



حوارات ثيابية - حكومية حول القوائم المتنافرة



عبدالله عبد الصمد وفريق العمل يحمل علقات الميزانيات التي أقرها المجلس

و«المعاملات الالكترونية» مزاوياً

■ معصومة: الإحالة  
إلى التقاعد غير  
مدروسة والحكومة  
لم تضع في حسابها  
من سبل جاؤن  
إلي القضاء



نواتج الضريبي خلال الجلسات

- الشليمي: لا نملك وقف أي قرار للسلطة التنفيذية ولا ينبغي التشكيك فيمن تم تعيينه بالنفط
- الفيلكاوي: الحكومة تعطي شركة «الداو» ملياري دولار وتتحدث اليوم عن هدر الميزانية



بيان القلاف متحدد

الخلاف: إذا لم تتخذ الحكومة إجراءات ترقيات النفط بحال تحول التهمة من الشركة إلى مجلس الوزراء

الختامية ثم الاتصالات الختامية ثم الاتصالات ثم التشريعات الالكترونية.

يوسف الزرزلة: بناء على الطلب الذي قدم باتيان اللجنة المالية ببدل ايجار القرض الاسكاني وعلاوة الاولاد.

الرئيس: لم تصوت عليه.

سعدون حماد: لم نصوت على التشريعات الالكترونية.

التشريعات وراغ علينا اليوم تبون نسلقة اهتماما وافقنا عليه ولم نصوت الا اذا رولا وافقت بروحها.

هاني شمس: القرض الاسكاني يجب ان تعرّضه اولا.

عبد الله المعيوف: نعقد للساعة الرابعة وتنجز كل القوانين التي على الجدول.

الامين العام يتولى تكليف اللجنة التعليمية حول شكاوى في المعهد التطبيقي «موافقة».

وانتقل المجلس الى مناقشة الحسابات الختامية للوزارات والهيئات ذات الميزانيات الملحقة.

على العمير: الحسابات الختامية منذ 99 اين كانت كل هذه السنوات.

عدنان عبد الصمد: لجنة الميزانيات عقدت عشرات الاجتماعات منذ 2000.

عقدت اللجنة اجتماعات موسعا مع الوزراء المعينين وحضره ايضا رئيس مجلس السابق، واجتمع مع الدكتور محمد العفاسى رحمة الله، وشارك في الاجتماعات ديوان المحاسبة، وترأس لجنة الحسابات الختامية صاحب السمو حفظه الله وكان قنطرة وزر المخارحة.

مسؤولين في التلفظ زودوا اللجنة معلومات غير صحيحة.

الرئيس: لا يوجد نصاب من اجل تصويت على التقرير.

حسين القلاف: يا دكتورة رولا ماكو غيرك انتبهوا ان التقرير فتح عيّنكم على المسؤولية مثل بعض اللي ترك القاعة وقد في لاستراحة حتى بين لجماعة انه م يشارك.

علي العمير: من اخذ الترقيات وجده حق حوالي 30 شخصا ولكن تقرير لم يذكر اللجنة التي شكلت لم يحاسب.

يوسف الزرزلة: اللجان المهنية التي كانت سببا في التكلم اعضاء اللجان ترقوا وهم سبب الفساد نعمتم في تقريركم كيف تعاملتم بهم وكيف يترقون وهم سبب في ظلام؟

الرئيس: احالة التقرير الى حكومة «موافقة».

صالح عاشور: الجلسة الماضية ادت الموافقة على مناقشة ثلاثة ووانين وهي بدل الاجيار والقرض لاسكاني وعلاوة الاولاد.

الرئيس: اجل التصويت.

صالح عاشور: الفراطل، لازم نقاش القوانين الثلاثة.

نبيل الفضل: اوجه كلمة لحكومة وللاخت رولا ان هناك مجمعات قررت مقاطعة البصائر لإبراء اثنيه هذه قرارات سياسية اذا جمعية بند القار قاطعت البصائر سعودية راح تskt لها.

الرئيس: اولا نصوت على تعليم التطبيق، ثم الحسابات

يعقوب الصانع: اسجل شكري للجنة العرائض الشكاوى وتقرير جيد يكاد ان ينطوي بـ ٩٩٩ التجاوزات في الترقية.

الوزيرة رولا دستي: ابلغ الزملاء النواب ان اللجنة التي شكلها وزير النفط السابق شركة النفط باشرت اعمالها وهناك ١٨ شخصا يخضعون حاليا للمضوابط الجديدة.

المقرر حسين القلاف: الضوابط الجديدة تأتي وفقا للمساواة، وانت يجب ان اقول ان صاحب الجهد الاكبر في التقرير الزميل خالد الشطبي.

سعدون حماد: اللجنة ثبتت ١٩ من اصل ٥٨. الضوابط ان اللجنة تقوم الموظف بـ ٧٠ في المئة هذه اللجنة في عهد هاني حسين، عملوا فيها في الترقيات في مؤسسة البترول ونفط الكويت.

علي العمير: اشارك الاشادة بالتقدير، التوصيات لا تعكس ما كتب بالتقدير، لا تتحوّى على محاسبة من اوقع التظلمات على الموظفين.

عبد الله التيميمي: الوزير السابق هاني حسين وسامي الرشيد فجرا ازمة ترقية ٥٤ رئيسا ونرجوا التصويت على قرار اللجنة بایقاف الترقيات.

يجب ايقاف القرار الذي يطلع باكر.

صالح عاشور: التقرير بين مدى التعدي على الوائح والمضوابط ومثال على المحسوبية، وبين ان الفرض غير مسوغة، وبين ان

لراق، والاقتادات كلها موجودة، والتوصيات تصب في صالح المظلومين، فهناك من مستحق، ونريد ان نسمع رد الحكومة حول هذه التوصيات والترقيات.

عصام الدبوس: ما يختص بتغيير اللجنة المكلفة من الوزير السابق والتي برأسها عبد الوهاب حصلنا على وعد بتسليم التقرير، ولم يصلنا الى الان، ونؤكد ان رئيس جميع من تولى المناصب لا يستحق.

خالد الشطبي: صدر قرار بترقية ٦٠ موظفا من المحكمة اذا وجدت مناسب في المقابلة يتم الغاء القرار بالكامل. يجب الغاء التعين بالكامل.

حين القلاف: وضعنا اسباب الالغاء ومن لم يرد اسمه بالقرار معناد انه لا يشمله الالغاء، وان عدد الموجود في القاعة ليس هذا العدد الذي جاء يراقب الوزير يقول لرات من الصحف وهذه قضية.

احمد لاري: الثنائي الدبوس ذكر ان تقرير الدراسة لم يسلم، وتوضيح الغلاف واضح بخصوص تمييز المستحقين وان حقهم محفوظ، ونتظر من الحكومة رد واضح.

عبد الله المعيوف: اللعب في الترقيات شمل كل وزارات الدولة، الى متى هذا الخلل في الترقيات واضح في الترقيات ووزير النفط قبل ما يمشي خاربها في التعيينات.

الرئيس الاشد: لا يوجد نص.

شركة النفط الى مجلس الوزراء والمطلوب ايقاف القرارات. عبد الحميد دشتي: مستحبة احالة الترقيات الى لجنة العرائض، وعدم تقديم الاستجواب الى وزير النفط السابق اختلط الحال بالتأييل نتيجة العبث. ويجب ان يكون من تسبب في ذلك بالازنارنة، وطلبنا تشكيل لجنتين تحقيق حول ذلك وتبين ان نظام الترقيات والمقاضلة سيبقى جداً ويجب الالتزام بالدستور والقانون وزارة النفط صندوق بيت اسود دعوه الى مراجعته.

الوزير الذي اخل في التعبيتات يستوجب بدلاً من الكلام تحنّى تحرّم تقارير اللجان ولكن يجب ان تفعل. اذا كانت هناك محالفات حقيقة يوضع الوزير على المنصة او ان يلجا المتضرر الى القضاء. حسين القلاف: ما ذكره الشليمي ان النائب يمارس دوره في الاستجواب، نحن كلنا بالتحقيق في لجنة العرائض ومحاسبة وزير النفط شغل المجلس، واذا مضى اسبوعان وتحصن القرارات، وانا اقترح ان القضية مستحبة من مجلس الامة ستد المواطن، لا تتصورون ان المجلس في جيب الحكومة وهناك من يقف مع الحكومة وهناك من يقف مع الحكومة في الحق والباطل. خالد الشليمي: لا شك ان التعبيتات حق اصيل للحكومة ولكنه خاضع لمجلس الامة. كان هناك مخالفة دستورية قاموا بيدوركم كأعضاء مجلس الامة بدلاً من التوصيات، تحنّى لانتشك في من تم تعبيتهم، اذا هناك خلل وفقت فيه الحكومة مارسوا صلاحياتكم ارشاد